

مادة ٤ - يرأس المديرية المالية مدير مالي تعييه وزارة الخزانة ويعين
متلاها في مجلس المحافظة .

كما تعين الوزارة مساعد مدير المالى ورؤساء ووكلاً الأجهزة التي
تكون منها المديرية المالية والوحدات المعاونة بمحالى المدن والأحياء
ويكون توزيعهم على تلك المجالس بقرار من المحافظ بناءً على اقتراح مدير
المديرية .

وتعين المحافظات باقى العاملين اللازمين لهذه الأجهزة والوحدات ملـى
أن يكونوا خاضعين للإشراف الفنى لوزارة الخزانة .

مادة ٥ - لوزير الخزانة إصدار القرارات الازمة لتنفيذ هذا القرار
بالاتفاق مع وزير الإدارة المحلية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر براسه الجمهورية في ٩ رمضان سنة ١٣٨٩ (١٥ نوفمبر ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٩

بتبع الجهاز المركزى للتدريب وزير العمل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الميزانية العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الجهاز
المركزي للتدريب ،

قرر :

مادة ١ - يتبع الجهاز المركزي للتدريب وزير العمل .

مادة ٢ - يتولى وزير العمل مباشرة اختصاصات رئيس الوزراء
المصوص عليهما في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٦٧
المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسه الجمهورية في ٧ رمضان سنة ١٣٨٩ (١٧ نوفمبر ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار :

مادة ١ - تنشئ وزارة الخزانة في كل محافظة من محافظات الجمهورية
العربية المتحدة مديرية للشئون المالية تكون مقرها عاصمة المحافظة وتعاونها
وحدات متخصصة بمحالى المدن والأحياء .

مادة ٢ - تتكون المديرية المالية بكل محافظة من الأجهزة الآتية :

- (١) الميزانية .
- (٢) الحسابات .
- (٣) الحسابات الختامية .
- (٤) الإيرادات والتحصيل .
- (٥) المخازن والمشتريات .
- (٦) التفتيش المالي .

ويمحى بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الإدارة المحلية إضافة
أجهزة أخرى .

ويحدد وزير الخزانة بقرار منه بالاتفاق مع وزير الإدارة المحلية
الوحدات المعاونة بمحالى المدن والأحياء واختصاصاتها .

مادة ٣ - تختص المديرية المالية بالإشراف على تنفيذ القوانين
واللوائح والتعليمات المالية ، وإدارة جميع وحدات المحافظة المالية
تحت إشراف المحافظ ، وطريق سبيل ذلك :

(أ) لغرض مراجعة مشروعات ميزانيات المجالس المحلية وإعداد
مشروع ميزانية مجلس المحافظة ، وعرض ما ينتهي إليه رأيها
في المشروعات المذكورة على المحافظ ومجلس المحافظة وكذلك
بحث كافة مشاكل التنفيذ .

(ب) الإشراف على جميع الوحدات المسائية بالمحافظة وتوجيهها
في كافة الشئون المالية وإحكام الرقابة والإشراف على سلامة
التنفيذ .

(ج) مراجعة وضبط وتحجيم الحسابات الشهرية والدورية والختامية
ومراقبة تنفيذ الميزانية خلال السنة من جميع الوجهات .

(د) إبراء عمليات حصر وتقدير الرسوم المحلية وتحصيل الإيرادات
الناتجة للمحافظة والمستحقات التي تقوم بتحصيلها جهات أخرى
لحساب المحافظة وكذلك متابعة تحصيل الإيرادات المركزية .

(هـ) بحث ودراسة المسائل المتعلقة بالمشتريات وإدارة وحدات
المخازن المختلفة بدائرة المحافظة لغرض مراجعتها واعتبار مخابر
الجرد السنوى وتنظيم الانفاق بما ينفع كافة مخازن المحافظة .

(و) التفتيش على جميع الشئون المالية والميزانية لوحدات المحافظة
وإبراء البحوث المالية والتحقيقات وبحث الشكوى
والاشتكى في شأن لغرض الأخلاص والسرقة والإهمال .

على أن تعرض ملاحظات واقتراحات التفتيش المالي على كل

من المحافظ ووزير الإدارة المحلية ووزير الخزانة